ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة العامة في القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عن فترة ثلاث سنوات 2000،1999،1998م ، تقييماً شمولياً يتضمن عدة مجالات هي : السيولة ، هيكل رأس المال (الهيكل التمويلي) ، الكفاءة والنشاط ، الربحية ، السوق المالي ، إدارة الإنتاج ، إدارة التسويق، المسؤولية الاجتماعية ، التنبؤ بالفشل (التعثر) أو الاستقرار المالي . وذلك عن طريق تحليل التقارير والقوائم المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات خلال تلك الفترة تحليلاً شمولياً باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي التقليدية المتعارف عليها وما استجد منها حديثاً في علم التحليل المالي.

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحقيق أهداف هذه الدراسة التطبيقية التحليلية والوصول إلى نتائجها.وقد تكونت هذه الدراسة من خمسة فصول يمكن عرضها بإيجاز فيما يلي :

الفصل الأول: ويتكون من عرض لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ، تساؤلات الدراسة ، حدود الدراسة ، أسلوب ومنهجية الدراسة ، الجهات المستفيدة من الدراسة ، وموجز للدراسات السابقة التي تمت في مجال موضوع الدراسة.

الفصل الثاني : ويتناول الإطار النظري والعملي للتقارير والقوائم المالية من حيث مصادرها ، أنواعها ، خصائصها ، وأهمية الدور الذي تلعبه كأداة لتقييم الأداء المالي للمنشآت الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص ، بالإضافة إلى عرض للإجراءات القانونية والمحاسبية المتعلقة بإعداد وإصدار ونشر التقارير والقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

الفصل الثالث: ويتمثل في عرض أهم أدوات وأساليب التحليل المالي التقليدية المتعارف عليها وما استجد منها حديثاً في علم التحليل المالي .

الفصل الرابع : ويتكون من الإجراءات التطبيقية التحليلية للتقارير والقوائم المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة 1998 ــ 2000م.

الفصل الخامس: ويتكون من نتائج الدراسة وتوصياتها التي تحقق أهداف هذه الدراسة.

وقد أجريت الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها خمس شركات هي : شركة القدس للمستحضرات الطبية، الشركة العربية لصناعة الدهانات ، شركة سجائر القدس ، شركة مصانع الزيوت النباتية ، والشركة العربية لمنتوجات الباطون.

هذا، وقد أظهرت الدراسة النتائج الأساسية التالية :

1- وجود ثبات نسبي ومستقر لسياسات التمويل والاستثمار لدى مجمل شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

2- اعتبار مركز السيولة العام والسريع لمجمل شركات القطاع الصناعي في فلسطين مقبولاً وشبه مستقراً من ناحية الكمية ، وآخذاً بالتحسن من ناحية الجودة (النوعية) من سنة لأخرى خلال فترة التحليل.

3- تمتع هيكل راس المال (الهيكل التمويلي) لدى 80% من شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بدرجة مخاطرة تمويلية منخفضة خاصة على المدى الطويل الأجل . بالإضافة إلى تحسن قدرة مجمل شركات القطاع الصناعي على تسديد فوائد ديونها نقداً وبتواريخ استحقاقاتها بالاعتماد على أرباحها التشغيلية.

4- تراجع كفاءة سياسات مجمل شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية المتبعة في إدارة واستغلال أصولها سواء المتداولة منها أو الثابتة بسبب تناقص معدلات دوران تلك الأصول خلال فترة التحليل.

5- تراجع كفاءة سياسات التخزين لدى 80% من شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

6-إتباع مجمل شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لسياسات ائتمانية غير متوازنة .

7- تزايد قيمة الأرباح باضطراد خلال فترة التحليل وتحسن نسب الربحية بالنسبة إلى كل من صافي المبيعات ومجموع الاستثمارات وحقوق الملكية لدى 80% من شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية سواء من حيث كمية الأرباح أو جودتها (نوعيتها).

8- تراجع الأسعار السوقية لأسهم مجمل شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال فترة التحليل بالإضافة إلى الضعف العام في نشاط وحجم تداولها في سوق فلسطين للأوراق المالية بالرغم من التحسن العام الذي طرأ على الأداء المالي لتلك الشركات . وذلك بسبب التخوف لدى أوساط المستثمرين من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المتوقع دائماً في فلسطين بالإضافة إلى عدم إتباع تلك الشركات لسياسات توزيع أرباح مستقرة .

9- تحسن مستمر ومتميز لأداء إدارة الإنتاج في استخدام واستغلال عناصر الإنتاج المتاحة وخاصة المواد الخام لدى 80% من شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

10- افتقار إدارة التسويق لدى مجمل شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية إلى وجود خطط وسياسات تسويقية واضحة ومستقرة لديها أو حتى مرتبطة بحجم مبيعاتها .

11- وجود اهتمام والتزام عاليين لدى مجمل شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة وكذلك اتجاه العاملين فيها ، في حين لم تحظ المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء والمستهلكين لمنتجات هذه الشركات باي اهتمام يذكر.

12- التنبؤ بعدم احتمالية تعرض أي من شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للإفلاس أو الفشل أو التعثر المالي في المستقبل المنظور وذلك حسب نتائج نموذج Altman & McGrough المستخدم في هذا التنبؤ ، ما لم تتأثر البيئة الاقتصادية والسياسية في فلسطين التي تعمل في ظلها هذه الشركات إلى ظروف صعبة وشاذة خارجة عن إرادتها.

وتتلخص أهم توصيات هذه الدراسة في ضرورة تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الصناعي الفلسطيني وتطويره من خلال إنشاء بنك متخصص بإسم"بنك التنمية الصناعية" وكذلك تأسيس دائرة بإسم"دائرة المواصفات والمقاييس الصناعية" . بالإضافة إلى إجراء تخفيض خاص بالقطاع الصناعي على نسبة كل من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة . وكذلك العمل على رفع الرسوم الجمركية على مستوردات المنتجات الصناعية التي يوجد لها بديلاً وطنياً . بالإضافة إلى بعض التوصيات الأخرى الخاصة بكل شركة على حدة أهمها ضرورة تأسيس إدارة أو قسم للبحث والتطوير في كل شركة من شركات القطاع الصناعي في فلسطين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ثم الإفصاح عن قيمة موازنة ومصاريف هذا القسم في التقارير والقوائم المالية السنوية لكل شركة .

وأخيراً ، دعوة موجهة من الباحث إلى كافة منشآت القطاع الاقتصادي في فلسطين وخاصة شركات القطاع الصناعي وكذلك إلى الجهات والأطراف الداخلية والخارجية المعنية بتلك المنشآت والشركات من إدارة و مقرضين ومستثمرين إلى الاهتمام أكثر بالمحاسبة بشكل عام والتحليل المالي بشكل خاص والتنبه إلى الدور الهام والكبير الذي يجب أن تلعبه التقارير والقوائم المالية كأداة فعالة في تقييم الأداء المالي لتلك المنشآت والشركات مما يوفر لهم قاعدة من البيانات والمعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الإدارية والتمويلية والاستثمارية .